



مَنْظَرُ الصِّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ

قرار

RESOLUTION

EM/RC57/R. 7
ش م/ل 57/ق - 7
تشرين الأول/أكتوبر 2010

اللجنة الإقليمية
لشرق المتوسط
الدورة السابعة والخمسون
البند 3 من جدول الأعمال

التوجهات الاستراتيجية لتحسين تمويل الرعاية الصحية في إقليم شرق المتوسط
التحرك باتجاه التغطية الشاملة 2011-2015

اللجنة الإقليمية،

بعد أن استعرضت ورقة المناقشات التقنية المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية لتحسين تمويل الرعاية الصحية في إقليم شرق المتوسط: التحرك باتجاه التغطية الشاملة 2011-2015⁽¹⁾،

وإذ تشير إلى القرار ج ص ع33.58 حول التمويل الصحي المضمون الاستمرار، والتغطية الشاملة، والتأمين الصحي الاجتماعي، والقرار ش م/ل 51/ق 6 حول تأثير الإنفاق الصحي على العائلات والخيارات البديلة لتمويل الرعاية الصحية؛

وإدراكاً منها أن التغطية الشاملة تمثل أحد المجالات الأربعة لإصلاح السياسات، والمقترحة في التقرير العالمي الخاص بالصحة لعام 2008؛

واعترافاً منها بأن الحصول على الخدمات الصحية من قبل الجميع يعتبر حقاً من حقوق الإنسان؛

وإذ يساورها القلق إزاء ارتفاع معدل الإنفاق المباشر من جيوب المرضى، وإزاء وجود عوائق مالية تعرقل الحصول على الخدمات الصحية، وإزاء غياب الحماية من المخاطر المالية في العديد من الدول الأعضاء؛

وإذ تلاحظ أن الحماية الاجتماعية والصحية تحتل موقعاً متقدماً على جدول أعمال جميع الدول الأعضاء؛

(1) الوثيقة ش م/ل 57/ق مناقشة تقنية 1

وإدراكاً منها مدى الحاجة إلى توجُّهات استراتيجية إقليمية لتحسين تمويل الرعاية الصحية ولتعجيل التحرك باتجاه التغطية الشاملة 2011 - 2015؛

1. تحثّ الدول الأعضاء على ما يلي:

- 1.1 اعتماد التوجُّهات الاستراتيجية وتكييفها وفقاً للأولويات الوطنية، وإعداد السياسات اللازمة لإزالة العوائق المالية التي تعرقل الحصول على الخدمات الصحية من قِبَل جميع المواطنين والوافدين؛
- 2.1 زيادة الاستثمار في الصحة من خلال تحسين الحوار في مجال السياسات مع وزارات المالية ووزارات التخطيط وغيرهم من أصحاب الشأن المعنيين وذلك لتوفير الحماية الاجتماعية والصحية للجميع؛
- 3.1 تعزيز إدخال أنظمة الدفع المُسبق أو التوسُّع فيها بما يكفُل تقليص الإنفاق المباشر من جيوب المواطنين على الصحة وحدوث نكبات مالية، والوقوع في هاوية الفقر؛
- 4.1 إدخال آليات لشراء الخدمات توفّر الحوافز الملائمة لمقدمي الخدمات الصحية ومُرتاديها، بما يكفُل حُسْن الاستفادة من الموارد المتاحة؛
- 5.1 تخصيص موارد كافية لاستجلاب البيّنات اللازمة لتوجيه أنشطة التمويل الصحي والتحرك باتجاه التغطية الشاملة؛
- 6.1 رصد مدى تحقُّق العدالة في التمويل الصحي، وتقييم التحرك باتجاه التغطية الشاملة؛

2. تطلب إلى المدير الإقليمي:

- 1.2 دعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذ التوجُّهات الاستراتيجية المقترحة ولحشد الموارد الإضافية اللازمة لتعجيل التحرك باتجاه التغطية الشاملة؛
- 2.2 رصد التطور في تحسين تمويل الرعاية الصحية والتقدُّم المُحرز باتجاه توفير الحماية الاجتماعية والصحية في الإقليم وتقديم تقارير دورية كل سنتين عن ذلك للجنة الإقليمية.